العرب
الإثنين 2021/09/06
السنة 44 العدد 12171

أي مستقبل للصحافة في العراق بعد استهدافها بشتى الطرق

إضعاف ممنهج للإعلام المهني لجعله عاجزاً عن مواجهة ظواهر الفساد

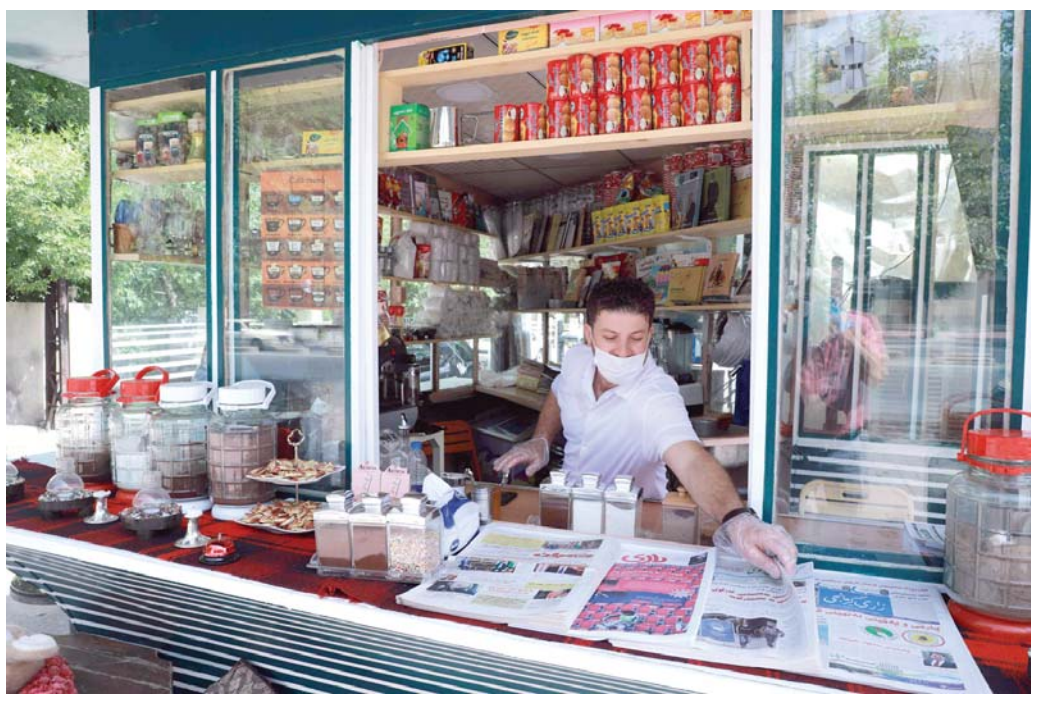

تضاؤل تدريجي لعدد الصحف

لا تؤثر الاعتداءات على الصحافيين والقمع الممنهج ضد المؤسسات الإعلامية فقط على من يتعرض لها، بل تشكل ضربات متتالية للصحافة العراقية تجعلها غير قادرة على العمل والتغطية الإخبارية والبحث الاستقصائي، والتأثير على الرأي العام.

بغداد - تقف الصحافة العراقية على أعتاب مستقبل قاتم مع اشتداد موجة التضييق والقمع ضد الصحافيين ووسائل الإعلام ابتداء بالقوانين إلى الاعتقال والاختطاف واستهداف المقار الإعلامية وحتى منازل العاملين فيها بالاعتداءات لترويعهم مع عائلاتهم.

ويبدي صحافيون عراقيون قلقا كبيرا جراء تعرض حرية الإعلام في العراق للخطر نتيجة لضغوطات سياسية تمارسها أحزاب وقوى ضد المؤسسات الإعلامية من جهة، وما يواجهه الصحافيون من جهة أخرى.

واستهدف مسلحون مجهولون منزل الصحافي علي فاضل في محافظة ديالى بعبوة صوتية، ليل الجمعة، وأسفرت عن وقوع أضرار مادية في الواجهة الأمامية للمنزل.

وعبر فاضل الذي عمل في العديد من الوكالات المحلية، لجمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق عن مخاوفه بعد تعرض منزله لحادثة التفجير، دون أن تكون هناك أي مؤشرات لتهديده، أو أي خلافات مع جهات مسلحة أو سياسية، أو عداء شخصي، ورجح أن يكون الحادث جاء على خلفية نشره تقارير انتقد فيها الأحداث الحالية وأداء الحكومة المحلية في ديالى.

> عمليات الاستهداف وحوادث العنف ضد الشخصيات الإعلامية والمدونين تتصاعد مع قرب موعد الانتخابات

ولا تنفصل الحادثة عن الهجمات المتزايدة على الصحافيين والصحافيات وتعريض أسرهم إلى مخاطر مختلفة لمنعهم من الحديث عن مواضيع حساسة أو نقل الأحداث والمظاهرات وقمع الأمن للمحتجين.

وبعد يوم واحد من تفجير منزل فاضل، اعتقلت قوات حكومية ثلاثة صحافيين أثناء محاولتهم تغطية حدث أمني غربي محافظة كركوك شمالي العراق.

وأفاد مصدر أمني في كركوك، أن قوات أمنية اعتقلت ظهر السبت ثلاثة صحافيين لدى قناتي "أن.آر.تي" و"كركوك تي.في" و"وكالة الأناضول" التركية، أثناء وجودهم في منطقة "شحل"، بناحية سركران التابعة لقضاء الدبس، غربي محافظة كركوك.

وأوضح المصدر أن "قوات أمنية اقتادت الصحافيين إلى أحد المراكز الأمنية دون معرفة الأسباب".

كما يلجأ بعض السياسيين إلى طرق جديدة للضغط على الصحافيين، من بينها تكليف شيوخ عشائر "وهميين" برفع قضايا ضدهم، بتهمة تهديدهم أو الاعتداء عليهم، وبذلك استطاع الساسة إخراس الكثير من الأصوات المعارضة لهم، ووضع خصومهم في قفص الاتهام.

ويرى عراقيون أن العشائر باتت تشكل "دولة داخل الدولة" في بلدهم، حتى إن الحكومة تتردد كثيرا في التعاطي مع مشاكلهم، خوفا من خسارة قواعد انتخابية مهمة.

وتضاف هذه الأحداث إلى جملة من القوانين القديمة وأخرى يجري التحضير لها من شأنها أن تسلب وسائل الإعلام المزيد من الحريات، إلى جانب تهديد الجيوش الإلكترونية على مواقع التواصل لبعض الصحافيين والمدونين.

وبقرار قضائي قررت الحكومة تشكيل لجنة متخصصة بمراقبة محتوى النشر في مواقع التواصل، لرصد المخالفات التي وصفتها بالدينية والأخلاقية، وسط مخاوف من تصعيد جديد على حرية التعبير واتساع سياسة تكميم الأفواه.

وواجه الشارع العراقي لاسيما الناشطون والمدونون هذا القرار الحكومي بالرفض القاطع، لما يترتب عليه من قمع ممنهج وسلب لحرية الرأي والتعبير.

ورغم وجود بعض القوانين لحماية الصحافيين مثل الذي أقر عام 2011 الذي يضمن حماية كاملة من تجاوزات مختلف الأطراف، لكن معظم المؤسسات الإعلامية تدرك أن هذه القوانين لا يتم تنفيذها على الوجه الأكمل وهي مجرد حبر على ورق، ولا تشكل لها درعا حقيقيا ضد الاعتداء والابتزاز.

ويرى البعض أن كل هذه الأسباب عرضت "الإعلام المهني" للوهن وهو لم يكن عشوائياً، بل تم العمل على جعله عاجزاً عن مواجهة ظواهر الفساد بفعالية، حتى يكون الرأي العام مهيئاً للأدلجة وللبروباغندا الحزبية التي تسعى إلى دفع الجمهور لاتجاهات محددة.

وقال صحافي، فضل عدم كشف عن اسمه، خوفاً من الملاحقة بأن "أزمة الصحافة متعددة الأوجه، فهي طوال سنوات لم تكن قادرة على التأثير، وهي اليوم غير قادرة على قول الحقيقة خوفاً من الاستهداف".

وأوضح أن المؤسسات الصحافية التي تحاول التزام المهنية "تعاني بشدة في ظل ثنائية التمويل والتهديد، إذ أن غياب الإعلانات وملاحقة الصحافيين إلى حد تصفيتهم، يجعلان من الصحافة مهنة قاتلة، فيما الأحزاب النافذة تعمل بكل قدرتها على احتكار المشهد الإعلامي عبر منصاتها التي لا ينقطع تمويلها رغم ضعف أدائها. وبالنهاية لن تسمح للصحافيين بالعمل وستواجههم بالرصاص حين الاقتراب منها دون أن تجد أحداً يحاسبها".

وتم إضعاف الصحف المطبوعة بشكل أدى إلى إغلاق الكثير منها، ثم جاءت الضربات ضد الصحافة الإلكترونية التي هرب بعض الصحافيين إليها. ومع بروز الشبكات الاجتماعية كبديل قوي لنشر المعلومات وكشف الحقائق، أطلقت الأحزاب جيوشها الإلكترونية لتنشر الأخبار الكاذبة فيها.

ويتهم صحافيون عراقيون نقابة الصحافيين بالتقاعس عن الدفاع عنهم، وعدم الوقوف إلى جانبهم في الكثير من القضايا، حيث يندر أن يصدر عن النقابة بيان تعلن فيه إدانتها للتهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها العاملون في قطاع الإعلام في البلاد.

وطالب مكتب مفوضية حقوق الإنسان في ديالى، بخطط متكاملة لحماية الصحافيين من سلوكيات العنف وتداعيات التنافس الانتخابي غير المشروع، إذ يتم أحيانا استهداف المرشحين بالأخبار الكاذبة على مواقع التواصل الاجتماعي بالتزامن مع اقتراب موعد الانتخابات التشريعية في أكتوبر المقبل.

ويرجح مراقبون في ديالى تصاعد عمليات الاستهداف وحوادث العنف ضد الشخصيات الإعلامية والمدونين والناشطين المدنيين مع قرب موعد الانتخابات واشتداد التنافس بين قوة متعددة الطوائف والانتماءات.

وعلى خلفية استهداف منزل مراسل صحفي بقنبلة يدوية في بعقوبة، قال مدير المكتب صلاح مهدي المجمعي "يجب اعتماد خطط أمنية واستخبارية لحماية الصحافيين والمرشحين والمناطق الآمنة من هجمات عنف محتملة ومنافية لحرية التعبير في ظل تصاعد حمى التنافس الانتخابي في المحافظة".

وأضاف أن "تقييد حرية التعبير وعدم تقبل الانتقاد والرأي الآخر سلوكيات منافية للعملية الديمقراطية وحرية الفرد الشخصية والثقافية"، عازيا اتساع حوادث الاستهداف إلى "عدم إقرار قانون الجرائم المعلوماتية والذي يجب إقراره والاتفاق على نقاطه الخلافية والمثيرة للجدل وتسويتها".

ولفت المجمعي إلى "وجود المال السياسي والنفوذ وعدم الشعور بالمسؤولية واللامبالاة بقوة القانون والدولة، ربما تستغل للوصول إلى قبة البرلمان ما يولد استهدافاً لحياة المواطن وتكميم الأفواه بالقوة".

ودعا إلى "توثيق التعاون بين الصحافيين والأجهزة الأمنية لمنع وقوع حوادث الاستهداف والحد من أضرارها إلى جانب سرعة إنجاز التحقيقات الأمنية في ظل وجود كاميرات المراقبة وأجهزة الكشف وإعلانها بشكل شفاف للرأي العام".

ويحتل العراق المرتبة 163 من أصل 180 دولة على قائمة حرية الصحافة لعام 2021 التي أصدرتها منظمة "مراسلون بلا حدود" الدولية.

فتح باب الحوار بين الحكومة الأردنية والصحافيين لحل أزمة تعديلات الإعلام

عمّان - فتحت الحكومة الأردنية أبواب الحوار مع الصحافيين بشأن التعديلات على أنظمة هيئة الإعلام، التي تم التوافق على إيقاف العمل وسحبها عن الموقع الإلكتروني لديوان التشريع والرأي كونها لم تقر إلى الآن، وذلك إلى حين اعتماد رؤية النقابة والأسرة الصحافية في الأنظمة المقترحة للتعديل.

وقال وزير الدولة لشؤون الإعلام الناطق الرسمي باسم الحكومة صخر دوديين، إن الحكومة قررت رفع الأنظمة المعدلة من هيئة الإعلام عن الموقع الإلكتروني لديوان التشريع والرأي.

وأكد دوديين الجلوس مع نقابة الصحافيين للوصول إلى حلول مناسبة للجميع.

وأثارت تعديلات أنظمة الإعلام الأردنية عاصفة من الغضب في الوسط الصحافي الأردني، كما هدد ناشرو المواقع الإلكترونية الأردنية بالتصعيد، وشارك العشرات من الصحافيين في الوقفة الاحتجاجية التي دعت إليها تنسيقية المواقع الإلكترونية ظهر الأحد، أمام مبنى نقابة الصحافيين.

ووصف الصحافيون التعديلات بأنها عرفية، فيما رفعوا لافتات كتبوا عليها شعارات تندد بمحاولات الحكومة تكميم أفواه الصحافيين وتقييد حريتهم، وتطالب بسحب أنظمة الإعلام من ديوان التشريع والرأي وإقالة مدير هيئة الإعلام.

وقال عضو مجلس نقابة الصحافيين خالد القضاة، إن الحكومة هي أحد أسباب الانفلات الذي تدعي وجوده في المشهد الإعلامي، متسائلا "أين وصل قانون حقّ الحصول على المعلومة وهو الكفيل بالقضاء على الكثير من الشائعات؟".

بدوره أشار ناشر ورئيس تحرير موقع جو24 باسل العكور، إلى أن "حكومة بشر الخصاونة تتحمّل المسؤولية الكاملة عن هذا الاعتداء والتغوّل على الحريات الصحافية في الأردن"، مشددا على أن "سحب الأنظمة من ديوان التشريع والرأي هو شرط مسبق للجلوس إلى طاولة الحوار".

خالد القضاة

أين وصل قانون حقّ الحصول على المعلومة لمحاربة الشائعات

وأشار مجلس نقابة الصحافيين الأردنيين إلى أن المستشار القانوني للنقابة يقوم بمراجعة نهائية للتعديلات المقترحة على الأنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت من عاملين بالهيئة العامة حيالها، ليتم تقديمها للحكومة والمطالبة بإلغاء البنود المعترض عليها.

ودعت النقابة الوسط الصحافي والأطراف المعنية بتلك الأنظمة إلى تقديم المقترحات المطلوبة للتعديل أو الإضافة أو الإلغاء، ليصار إلى وضعها مع مقترحات النقابة على طاولة الحكومة للأخذ بها، وفقا لمعايير حرية التعبير والبث الإلكتروني الدولية والحقوقية، وبما يحدّ من أي قيود تفرض على حرية التعبير والنشر.

وأشارت إلى تواصل اتصالاتها وحوارها "الإيجابي" مع الحكومة بشأن التعديلات.

وأكدت تمسكها بإلغاء البند المتعلق برفع رسوم تجديد رخص للمطبوعات الإلكترونية، وإلغاء التعديلات المتعلقة بفرض الترخيص المسبق على البث الإذاعي والتلفزيوني عبر شبكة الإنترنت، كونه يشمل كل أنواع البث ومختلف التطبيقات على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث لم يرد أي نص قانوني بقضية مدة الترخيص.

وقالت عضو مجلس النقابة هديل غبون، إن "اعتصام الأحد وحجم المشاركة فيه يؤكد على عزيمة وإصرار الصحافيين على مجابهة تغول الحكومة على الجسم الصحافي".

وأكدت غبون أن الأنظمة المعدلة ما زالت في عهدة ديوان التشريع والرأي ولم يجرِ سحبها كما جرى التعهد به، محذّرة ممّا ورد في الأسباب الموجبة لها والتي تتحدث عن الحدّ من عدد المواقع الإلكترونية.

وأشارت إلى أن النقابة ستظلّ إلى جانب الهيئة العامة، حيث سيعد مجلس النقابة اجتماعا الاثنين، وسيتمّ خلاله طرح كافة مقترحات الصحافيين بين يدي المجلس.

مصور بورمي يحصل على جائزة التصوير الصحافي الدولي متخفيا

بيربينيان (فرنسا) - منح مهرجان التصوير الصحافي الدولي "فيزا" جائزة "فيزا دور نيوز" إلى مصوّر لم يكشف عن هويته لأسباب أمنية، تقديرا لعمله خلال الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية والقمع العسكري الدامي لها في بورما، في موقف يشير إلى حجم المخاطر التي يواجهها العاملون في الإعلام.

وقال ميكو تاكونين من صحيفة "نيويورك تايمز" الذي جاء لتسلم الجائزة السبت في بيربينيان في جنوب فرنسا، بدلا عن الفائز، "عندما علمت أن انقلابا حصل في بورما في الأول من فبراير، كان بديهيا أن نستعين به لكونه على الأرجح أفضل مصوّر في البلاد".

وشدّد المسؤول عن قسم الصور في منطقة آسيا في الصحيفة التي تتعاون مع المصوّر البورمي منذ سنوات، "الحفاظ على سرية هوية المصور ليس قرارا نأخذه باستخفاف، وهو مرتبط دائما بسلامة المتعاونين معنا التي نعتبرها أولويتنا".

وأشار تاكونين خلال الحفل إلى أن المصوّر البورمي يهدي جائزته لجميع المصوّرين في بورما الذين يجازفون بحياتهم خلال أداء مهامهم.

وتُظهر صور المعرض مدنيين يحملون أحيانا مقاليع، أمام عسكريين يطلقون الرصاص الحيّ. ويتوقف المصوّر أيضا عند الجرحى أو العائلات المنكوبة في بلد يشهد فوضى منذ أن أطاح المجلس العسكري بحكومة أونغ سانغ سو تشي.

وأسفر القمع الدامي ضد المتظاهرين المؤيدين للديمقراطية عن أكثر من ألف قتيل، بينهم العشرات من القاصرين خلال الأشهر الأخيرة.

وأوضح المصوّر البورمي في بيان "منذ الأول من فبراير، أنا في الشارع كل يوم. واجهت الكثير من الصعوبات واضطررت للعمل وسط إطلاق النار والغاز المسيل للدموع والقنابل الصوتية".

وأضاف "على الأرض، توقفنا عن وضع خوذاتنا التي تحمل كلمة صحافة عندما أدركنا أن العسكريين يستهدفون المصوّرين"، مشيرا إلى أنه على دراية بأنه "يخاطر بحياته".

والمرشحون الآخرون لنيل الجائزة كانوا اليوناني أنغيلوس تزورتزينيس من وكالة فرانس برس، لتقريره عن آخر أيام مخيم اللاجئين في موريا في جزيرة ليسبوس اليونانية، والأميركي ايريت شاف من صحيفة نيويورك تايمز، لصوره أثناء الهجوم على مبنى الكابيتول في واشنطن في يناير وأخيرا الهندي دانيش صديقي من وكالة رويترز لتغطيته الأزمة الصحية في بلاده. وقد قُتل صديقي في يوليو أثناء تغطيته المعارك بين حركة طالبان والقوات الأفغانية.

> ميكو تاكونين: الحفاظ على سرية هوية المصور ليس قرارا نأخذه باستخفاف، وهو مرتبط بسلامة المتعاونين معنا

ومنح المهرجان جائزته الكبرى "فيزا دور نيوز" عام 2020 للمصوّر الإيطالي فابيو بوتشياريلي لتقرير أعدّه من بيرغامو، المدينة الإيطالية التي كانت بؤرة تفشّ لوباء كوفيد – 19.

وفي العام الذي سبقه فاز المكسيكي غييرمو أرياس من وكالة فرانس برس بهذه الجائزة لعمله حول قوافل المهاجرين من أميركا الوسطى أثناء محاولتهم الوصول إلى الولايات المتحدة.

صور تطلبت الكثير من المجازفة